كيف يمكن "ماغنتسكي" معاقبة قتلة لقمان سليم؟

٢٣-٠٢-٢٠٢١ | ١٩:٣٩ **المصدر**: "النهار"

لاقت الرسالة التي وجّهها رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي غريغوري ميكس والعضو البارز في اللجنة مايكل ماكول إلى الرئيس الأميركي جو بايدن في ١٨ شباط الجاري، تفاعلاً إيجابياً بارزاً في لبنان مع التوق إلى تحقيق العدالة على أثر اغتيال الشهيد #لقمان سليم الذي انضم إلى وجوه وطنيّة اغتيلت منذ عقود، فيما لم يستطع القضاء اللبناني الكشف عن الجناة أو معاقبتهم.

تحضّ رسالة ميكس وماكول على محاسبة قتلة سليم بموجب قانون "ماغنتسكي"، وجاء فيها ما يلي: "في ٤ فبراير ٢٠٢١ ، قُتل الناشط المناهض لحزب الله لقمان سليم في لبنان. كان سليم عضواً موضع تقدير في المجتمع المدني اللبناني، حيث عزّز المشاركة الديموقراطية مع الإبقاء على تحميل المسؤوليات لجميع أعضاء الحكومة اللبنانية بما في ذلك حزب الله. من المرجّح أن يكون الهدف من الاغتيال الوقح لناشط صريح ترهيب وإسكات الآخرين، لا سيما في ضوء التاريخ المأسوي للبنان من الاغتيالات السياسية دون محاسبة الجناة."

وتابع نص الرسالة: "إنّ قانون ماغنتسكي العالمي للمساءلة حول حقوق الإنسان يمكن أن يشكّل أداة مناسبة لمحاسبة المسؤولين عن قتل سليم. نؤمن أن مقتل سليم يشكل انتهاكاً جسيماً خاضعاً للعقوبات لحقوق الإنسان المعترف بها دوليّاً ضد شخص أجنبي يسعى إلى ممارسة وتعزيز الحريات الأساسية وسيادة القانون. نحثكم على النظر في الاستفادة من سلطات ماغنتسكي في تحديد ردّ مناسب على مقتل سليم. كما نحثكم على نحو مماثل على النظر في أي معلومات ذات صلة، بما في ذلك ما يتعلق بالمسؤولين في حكومتي لبنان وإيران، إذا كان ذلك مناسبًا في تحديد مثل هذا الرد". وختمت الرسالة: "نتطلع إلى العمل معكم في السعي المشترك لاحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديموقراطية."

في شرح لأهداف قانون "ماغنتسكي" ونتائجه، أعدّ فريق عمل في مؤسسة "جوستيسيا" الحقوقيّة (هادي اسماعيل ونيفين ضاهر) جدولاً يختصر هذه النقاط. يُشار في السياق إلى أنّ الهدف من "ماغنتسكي" يتمثّل في محاسبة الأشخاص المسؤولين أو المتواطئين والمشاركين في انتهاكات حقوق الانسان المحدّدة بموجب المادة الأولى الفقرة (أ) البند الثالث من المرسوم رقم ١٣٨١٨، وفي محاسبة المسؤولين الحكوميين (حالياً أو سابقاً) أو من ينوب عنهم بسبب الفساد خارج أراضي الولايات المتحدة بموجب المادة الأولى الفقرة (أ) البند الرابع من المرسوم رقم ١٣٨١٨. وتتمثّل نتائج العقوبات المسطّرة استناداً إلى قانون "ماغنتسكي" في وضع اسم المعاقبين على لائحة OFAC – SDN أي قائمة الأشخاص المحظورين التي توضع من قبل "مكاتب مراقبة الأصول والموجودات الخارجية التابعة لوزارة الخزانة الأميركية" لمنع التعامل معهم. ويمنع سفر المعاقبين إلى الولايات المتحدة، ويمنع التبادل التجاري والمصرفي مع الاشخاص الذين يتعاملون مع الولايات المتحدة؛ وتجمّد جميع الأملاك التي تتجاوز نسبة ملكيّتها للشخص المعاقب ٥٠% الموجودة أو المرتبطة بالولايات المتحدة.

ما هي الركائز القانونيّة التي يمكن تفعيلها على المشتبه فيهم باغتيال لقمان سليم؟ في دراسة لمؤسسة "جوستيسيا" (أعدّها شربل عويضه ونيفين ضاهر) إجابةً على أسئلة "النهار" التي تنشر ملخّصاً حصريّاً منها، يتظهّر أنّ الركائز تستند إلى:

أوّلاً، إمكان فرض عقوبات "ماغنتسكي" على الأفراد والكيانات الأجانب. ومن أجل تعريف "الشخص الأجنبي" الذي تطاله هذه العقوبات، يحيلنا "ماغنتسكي" صراحةً ومباشرةً إلى "قانون الأنظمة الفيدرالية"، متبنياً التعريف عينه. إستناداً إلى هذا الأخير، يُعتبر شخصاً أجنبياً أي مواطن من دولة أجنبية، أي مواطن غير أميركي، أو أي كيان غير منظم بموجب قوانين الولايات المتحدة. لذلك، لا يحصر قانون "ماغنتسكي" العقوبات بأشخاص أو أفراد أجانب، بل يمتد إلى "كيانات" تشمل بطبيعة الحال الأحزاب الأجنبية التي لا تفلت من العقاب، ممّا يجعل ذلك سلاحاً حادّاً تمتلكه الولايات المتحدة ضد كيانات كوحدة متماسكة دون تجزئة.

ثانياً، قيام الفرد أو الكيان بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان: يُعنى قانون "ماغنتسكي" بمعاقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقد حدّد صراحةً الجرائم المعاقب عليها كعمليات التعذيب، الاختفاء القسري، القتل خارج إطار القضاء، كما ويعاقب على أفعال التعذيب أو على خروقات كبرى لحقوق الإنسان المعترف بها دوليّاً تجاه أشخاص قاموا بعرض ممارسات غير قانونية. قد تلجأ السلطات الأميركية إلى الارتكاز على جميع تلك الأفعال للإتهام، خاصةً وأن سليم يعتبر عنصراً فاعلاً منبثقاً من المجتمع المدني، ممّا قد يستتبع اعتبار مقتله تهديداً لحرية التعبير في لبنان، ومحاولة إلى كمّ الأفواه. ومن جهة أخرى، لحرية التعبير حصّة وافرة بُني عليها العديد من هذه العقوبات.

ثالثاً، توافر معلومات موثوقة إلى السلطات الأميركية: لا يلزم "ماغنتسكي" رئيس الولايات المتحدة بالاستناد على أحكام قضائية محلية أو دولية لفرض العقوبات، أي إنه غير ملزم بانتظار أحكام القضاء اللبناني للتحرك في قضية لقمان سليم، بل منحه القانون سلطة الاستناد إلى معطيات استقصائية موثوقة ترده. بناءً على ذلك، يبني الرئيس قناعاته على تقارير ترده من لجان الكونغرس التي منحها القانون مهام تزويد الرئيس بمعطيات موثوقة، كما ومن الجائز أن يستند على معلومات ترده من حكومات أخرى أو من جمعيات غير حكومية تعنى برصد انتهاكات حقوق الإنسان.

إنطلاقاً مما تقدّم، يقول رئيس مؤسّسة "جوستيسيا" الدكتور بول مرقص لـ"النهار" إنّ "هذه الأسباب ركائز قانونية قد تسعى الولايات المتحدة إلى الاستناد إليها لفرض عقوبات ماغنتسكي على مرتكبي هذه الجريمة، وتزيد هذه المؤشرات من احتمالية اتجاه بوصلة إدارة الرئيس جو بايدن لتفعيل العقوبات على من تعتبره متورطاً في هذه الجريمة، في حال استحصلت على معلومات موثوقة تتهم بموجبها أفراداً أو كيانات. وبالرغم من الاحتمالية القانونية أمام الإدارة الأميركية لتفعيل قانون ماغنتسكي على المرتكبين، فإن الأشهر المقبلة كافية لتظهير الموقف القانوني الأميركي تجاه هذه الحادثة، ولتوضح أكثر كيفية تعاطي إدارة بايدن مع مثل هذه الملفات."

https://www.annahar.com/arabic/section/76-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/23022021053517975